مع تجنب الوقوع في انكماش حاد بفضل المساعدات الخارجية

«الوطني»: توقعات بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة المقبلة

ارتفاع مستويات العجز المالي والدين العام من أبرز المخاوف التي تهدد مصر

امتداد الحرب في أوكرانيا لفترة أطول سيؤثر سلبا على السياحة

		سنة مالية ٢١/٢٠	سنة مالية ٢٢/٢١	سنة مالية ٢٣/٢٢
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	394	421	455
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	% النمو السنوي	3.3	6.6	4.0
ميزان المالية العامة	% من الناتج	-7.2	-8.6	-8.8
الدين العام	% من الناتج	90.6	86.0	80.0
التضخم	% النمو السنوي	4.5	8.3	10.8
الحساب الجاري	% من الناتج	-1.1	-2.9	-2.7

جدول يوضح أهم البيانات الاقتصادية

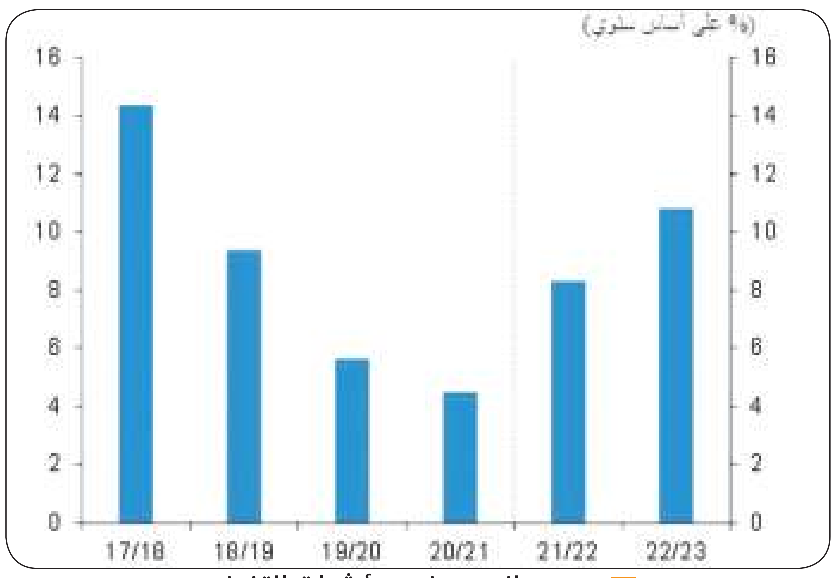

رسم بياني يوضح مؤشرات التضخم

تعطيل الإصلاحات الجوهرية اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص ودعم الاستثمار

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن التحديات المتعلقة بالحرب الأوكرانية والتخفيض المفاجئ لقيمة الجنيه في مارس الماضي ألقت بظلالها على تعافي الاقتصاد من آثار الجائحة، وساهمت في ارتفاع الأسعار وكبح الإنفاق الاستهلاكي والتأثير سلبا على الاستثمار والسياحة وكذلك توسيع العجز المالي والخارجي. وتشير التوقعات إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي بشكل كبير خلال الأرباع القادمة، إذ تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو، وذلك بعد أن شهد ارتفاعا ملحوظا في اعقاب الجائحة بنسبة 8.3 %، على أساس سنوي، في الربع الرابع من عام 2021 ليصل إلى نحو 3 % في الربع الثالث من عام 2022. إلا اننا نتوقع تجنب دخول الاقتصاد المصري في ركود عميق مع ازدياد مرونة الاقتصاد والتي قد بدأت في التحسن منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2017 – ونتج عنه ارتفاع مستويات احتياطي العملات الأجنبية، وتراجع معدلات التضخم من أعلى مستوياتها المسجلة وتقلص العجز المالي – كما أن تراجع قيمة الجنيه المصري حتى الآن (15 %) كان بمستوى أقل بكثير عن المستويات التي شهدناها في عام 2016. من جهة أخرى، احتشدت دول مجلس التعاون الخليجي لدعم مصر وتعهدت بضخ 22 مليار دولار في هيئة استثمارات وتمويلات، ويبدو أن برنامج صندوق النقد الدولي الجديد (والذي قد تصل قيمته إلى نحو 7 مليارات دولار) قد يدخل أيضاً حيز التنفيذ. ونتوقع أن تتعافى وتيرة النمو بنهاية عام 2022 مع العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة وتسجيل معدل نمو قد يصل إلى نحو 4 % في بداية عام 2023، بافتراض عدم تعرض الاقتصادي العالمي لضغوط شديدة ومع استمرار التزام الحكومة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تباطأ خلال الجائحة.

زيادة عجز المالية العامة

ستؤدي الضغوط إلى إبطاء وتيرة تحسن وضع المالية العامة في السنوات الأخيرة – وإن كان بصورة مؤقتة. وعلى الرغم من تداعيات الجائحة، إلا أن العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقلص إلى 7.2 % في السنة المالية 2020/2021 بفضل تراجع فاتورة الفوائد (نتيجة انخفاض أسعار الفائدة). إلا أن مستوى العجز سيتسع مرة أخرى هذا العام ليصل إلى 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الضغوط الجديدة التي يتعرض لها النمو الاقتصادي والنفقات، بما في ذلك تزايد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. وفي واقع الأمر، فإن معدل نمو الإنفاق (12 % على أساس سنوي) تجاوز بالفعل معدل نمو الإيرادات (9 %) في فبراير 2022. إلا أنه من المتوقع أن تستقر مستويات العجز في السنة المالية 2023/2022 مع تراجع أسعار السلع وبدأ تعافي الاقتصاد.

من جهة أخرى، وصل مستوى الدين العام إلى 87 % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2020 وسيؤدي خفض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة مستويات الدين الخارجي بنحو 3 % من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية.

ارتفاع الفائدة سيساهم في الحد من الضغوط التضخمية

ونتوقع أن تنخفض نسبة الدين بمرور الوقت نظراً لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتزام الحكومة بخفض العجز المالي. إلى جانب ذلك، هناك عدد من العوامل التي من شأنها تعزيز إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال من ضمنها ارتفاع أسعار الفائدة، وتوافر مستويات مريحة من احتياطي النقد الأجنبي، وأسعار الصرف التنافسية، والدعم الخارجي من صندوق النقد الدولي. إلا أن ارتفاع مستويات الدين نسبياً وفاتورة الفوائد الكبيرة (التي تمتص نحو 38 % من إجمالي النفقات الحكومية) ستحد من قدرة الحكومة على إعادة توجيه الأموال إلى أوجه الانفاق ذات الأولوية بما في ذلك برامج البنية التحتية والتخفيف من حدة الفقر.

تراجع عائدات السياحة

تتعرض الخارجي للضغوط بسبب عدد من العوامل المختلفة من ضمنها تأثر قطاع السياحة بتداعيات الجائحة وأسعار الصرف التي كان مبالغ فيها سابقاً. واتسع عجز الحساب الجاري إلى 1.1 % من الناتج في السنة المالية 2020/2021 في ظل تراجع عائدات الصادرات بنسبة 51 % – والتي كانت تعادل في السابق حوالي خمس إجمالي الإيرادات التجارية. وسيصل مستوى العجز هذا العام إلى 2.9 % من الناتج في ظل ظهور ثلاثة عوامل إضافية على الساحة، ألا وهي: انخفاض عائدات السياحة بسبب حرب أوكرانيا (إذ كانت روسيا وأوكرانيا تدر أكثر من 30 % من دخل السياحة في مصر قبل الأزمة)، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وضعف قيمة الجنيه المصري وانعكاس ذلك على فاتورة الاستيراد. ومن المتوقع تقلص مستوى العجز في السنة المالية 2022/2023 نتيجة للضغوط الناجمة عن الواردات، وتراجع أسعار السلع الأساسية، وتحسن أنشطة السياحة والتجارة بدعم من تراجع قيمة الجنيه المصري.

وأستقر الجنيه المصري نسبياً عند مستوى يقارب 18.5 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي، من أدنى مستوياته المسجلة منذ تراجعه في شهر مارس. ويبدو أن الجنيه المصري يلقى دعماً أفضل عند هذا المستوى، وذلك على الرغم من حالة عدم اليقين التي تحيط بآفاق النمو. وتشير أسواق العقود الآجلة إلى أن الجنيه المصري قد يشهد المزيد من التراجع العام المقبل وقد يؤكد صندوق النقد الدولي على ضرورة مرونة الجنيه المصري كجزء من أي صفقة. وانخفض صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنحو 10 % في مارس في ذروة تصاعد الضغوط الخارجية، إلا أنه وبوصولها إلى 37 مليار دولار ما تزال أكثر من ضعف مستويات ما قبل عام 2016 بما يكفي لتمويل الديون الخارجية المستحقة هذا العام والبالغ قيمتها 7 مليارات دولار.

ارتفاع الفائدة

تسارعت وتيرة التضخم ووصلت معدلاته إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ ثلاث سنوات تقريباً عند مستوى 13.1 % على أساس سنوي في إبريل فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع تكاليف المواد الغذائية (26+ %) والتي تمثل ثلث سلة مؤشر أسعار المستهلكين. ونتوقع أن تشهد معدلات التضخم المزيد من الارتفاع على مدار الأشهر القادمة على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية وبسبب تداعيات انخفاض قيمة الجنيه المصري، ليصل إلى ذروته في الربع الثالث من عام 2022 لأعلى من 15 %، قبل أن يتراجع ضمن النطاق المستهدف الحالي للبنك المركزي والذي يتراوح ما بين 9–5 % بمنتصف العام المقبل، وذلك بدعم أيضاً من تقييد السياسات النقدية. وقام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في مارس ومن المتوقع رفعها بمقدار 200 نقطة أساس أخرى على الأقل هذا العام.

أما على صعيد التحديات، ففي الوقت الذي تتلاشى فيه مخاوف تفشي الجائحة سيتأثر الاقتصاد المصري من جراء الحرب التي قد يطول أمدها في أوكرانيا – مما قد يعرض الوضع الخارجي للمخاطر – ويهدد بتزايد معدلات التضخم واستمراره لفترة أطول، مما قد يؤدي إلى تدهور دخل المستهلك والتأثير سلباً على النمو الاقتصادي وسيتطلب تقييد السياسات النقدية بوتيرة أسرع. من جهة أخرى، قد ينعكس تشديد مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسياساته النقدية على تدفقات رؤوس الأموال الاجنبية الداخلة إلى الأسواق الناشئة بصفة عامة، مما قد يتسبب في تقلبات مالية. كما قد يؤدي ضعف الاقتصاد إلى تعطيل اجندة الاصلاحات الحكومية، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وخفض مستويات الدين العام وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وما تزال تلك العوامل ضرورية للحفاظ على معدلات نمو قوية على المدى الطويل.

أرباح «هيومن سوفت» تتراجع 22 في المئة خلال الربع الأول

أظهرت البيانات المالية لشركة هيومن سوفت القابضة تراجع أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 21.9 % على أساس سنوي.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، بلغت أرباح الفترة 15.075 مليون دينار، مقابل أرباح الربع الأول من العام الماضي البالغة 19.309 مليون دينار.

وبلغت ربحية سهم الشركة بنهاية الربع الأول من العام الجاري 124 فلساً، مقارنة بربحية للسهم بقيمة 159 فلساً في نفس الفترة من العام السابق.

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات، منوهة بأن المقارنة بين نتائج الفصلين "غير دقيقة"؛ نظراً للتغير في التقويم الأكاديمي الناتج عن جائحة (كوفيد19–).

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة في الربع الأول من العام الجاري 23.36 مليون دينار، مقابل 27.51 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2021، بتراجع نسبته 15.1 %.

كانت أرباح "هيومن سوفت" ارتفعت 66.9 % في العام الماضي؛ لتصل إلى 62.57 مليون دينار، مقابل 37.49 مليون دينار أرباح عام 2020.

وأقرت عمومية الشركة بتاريخ 20 مارس الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2021 بنسبة 400 % من القيمة الاسمية للسهم، بإجمالي يُقدر بنحو 48.66 مليون دينار.

بدءاً من العام المقبل

«موديز»: جهود البنوك المركزية ستؤدي إلى خفض التضخم العالمي

توقعت وكالة موديز العالمية أن تؤدي الجهود التي تقوم بها البنوك المركزية حول العالم إلى خفض معدلات التضخم العالمي، بدءاً من العام المقبل 2023، لكنها رأت أن الأثر الأكبر لانخفاض التضخم سيظهر بشكل قوي في عام 2024، مع تعافي النمو الاقتصادي العالمي.

وذكرت موديز، أن البنوك المركزية المستقلة تضع سياسات تستهدف التضخم من خلال أدوات السياسات النقدية التي تشمل أسعار الفائدة أو التيسير أو التشديد الكمي، في حين تكون التجارب الفردية مختلفة، حيث لا تتسم السياسات النقدية فيها بالاستقلالية، ما يؤدي إلى اختلاف النتائج.

وقال كولين إيليس مدير إدارة إستراتيجيات الائتمان في وكالة موديز، إن التضخم المرتفع حالياً سيؤدي إلى آثار ائتمانية كبيرة على بعض البلدان، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن تلك الآثار ستكون "مؤقتة"، حيث ستساعد إجراءات البنوك المركزية في دفع التضخم إلى الانخفاض اعتباراً من العام المقبل.

وأضاف أن معدلات التضخم المرتفعة الحالية غير عادية، وربما تتسبب في انخفاض الأجور الحقيقية والإنفاق والنمو، لكننا ما زلنا نتوقع تراجع التضخم العام المقبل، في ظل غياب الصدمات الأخرى، بما يتفق مع العناصر الأساسية التي تلعب دورا رئيسيا في السيطرة على معدلات التضخم.

ونوه بأن معظم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة قد نجحت حتى وقت قريب على الأقل في احتواء معدلات التضخم، باستثناء بعض الحالات الفردية من الدول.

خلال شهر رمضان

«ميلتواتر»: الشرق الأوسط شهد 32.1 مليون منشور ترويجي عبر «السوشيال ميديا»

كشفت "ميلتواتر"، أن منطقة الشرق الأوسط سجلت أكثر من 32.1 مليون منشور متعلق بشهر رمضان المبارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة خلال شهر أبريل، حيث تصدرت المملكة العربية السعودية ومصر قائمة البلدان أكثر تفاعلاً.

وتعود زيادة التفاعل المسجلة في المنطقة خلال هذه الفترة إلى اعتماد المستخدمين العرب على وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة فعالياتهم بالشهر الفضيل مع أصدقائهم وعائلاتهم.

وشهد المستهلكون في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر رمضان المبارك زيادة في أعداد الحملات التسويقية والمبادرات التي أطلقتها العلامات التجارية المحلية والعالمية عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

وأظهرت البيانات أن تزايد التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي كان مدفوعاً بنسبة 65.9% من قبل المستخدمين الذكور و34.1% من قبل المستخدمات الإناث.

كما أوضحت تفاعل المستهلكين من مختلف الأوساط الاجتماعية على الإنترنت، إذ كان 22.8% من المستخدمين كتاباً و12.9% منهم مهندسين و11.1% منهم مؤسسين و10.5% منهم رواد أعمال و7.5% منهم صحفيين، وشملت أبرز اهتماماتهم الأخبار والمجتمع وأفراده والفنون والترفيه.

كما ذكرت "ميلتواتر" أن منصة "تيك توك" أطلقت سلسلة من الأفكار الجديدة للمحتوى، بالإضافة إلى "الهاشتاغات" ومبادرات المسؤولية المجتمعية، والتي تمحورت جميعها حول نشر قيم الشهر الفضيل وساعدت صناع المحتوى على الاحتفاء به بالتركيز على 4 مواضيع رئيسية، وهي العطف والتسامح والعطاء والعمل الجماعي.

وأبرزت منصة "تيك توك" آفاق نموها القوية خلال عام 2022، حيث ساهمت زيادة مشاهدات مقاطع الفيديو بنسبة 21%، إلى جانب زيادة التفاعل بنسبة 22%، في ترسيخ مكانتها كمركز أساسي للمحتوى المتعلق بشهر رمضان المبارك.

إعلان

يعلن نادي البولينغ الكويتي الرياضي عن طرح المزايدة العامة (رقم ٠١ / ٢٠٢٢) والمزايدة العامة (رقم ٠٢ / ٢٠٢٢) والمزايدة العامة (رقم ٠٣ / ٢٠٢٢) والمزايدة العامة (رقم ٠٤ / ٢٠٢٢) الخاصة باستغلال مساحات تجارية للاستغلال بالطابق (الأرضي) داخل الصالة الرياضية وفق التعميم رقم (١١) لسنة ٢٠٢٢ في تطبيق اجراءات المادة (٣٨) من القرار رقم (١) لسنة ٢٠٢١ بشأن ضوابط استغلال الأراضي والمنشآت الرياضية المملوكة للدولة وتعديلاته.
وفقا للبيانات الواردة بالجدول أدناه وذلك بالأظرف المغلقة طبقا للشروط والمواصفات الواردة بكراسة الشروط، والتي يمكن الحصول عليها من مقر النادي والكائن بمنطقة السالمية قطعة ٣ - قسيمة ١١٥ شارع حمد المبارك.

رقم المزايدة	المساحة	مدة الاستغلال	نوع النشاط
٠١ / ٢٠٢٢	١٣٢ متر مربع	١٠ سنوات	مستلزمات رياضية
٠٢ / ٢٠٢٢	٣٧ متر مربع	١٠ سنوات	كافيتريا
٠٣ / ٢٠٢٢	١٦ متر مربع	١٠ سنوات	كانتين - كاونتر
٠٤ / ٢٠٢٢	١٣ متر مربع	١٠ سنوات	كانتين - كاونتر

شروط التقديم :
١- أن يكون شركة او مؤسسة.
٢- أن يكون مقيدا في السجل التجاري ومسجلا لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت وأن يكون تاريخ شهادة القيد في كليهما معاصرا لتاريخ طرح المزايدة .
٣- تقدم العطاءات خلال المدة المحددة بالإعلان موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بختم النادي ووضعه داخل مظاريف مغلقة بالشمع الأحمر ومكتوب عليها اسم المزايدة ورقمها فقط ويتولى مقدم العطاء أو مندوبه وضع المظاريف في صندوق المزايدات المعد لهذا الغرض لدى مقر نادي البولينغ الكويتي الرياضي.
٤- يقوم المزايد باستلام كراسة الشروط ونموذج العطاء نظير رسوم قدرها ٥٠٠ دك (فقط خمسمائة دينار كويتي لا غير) غير قابلة للرد اعتبارا من يوم الخميس الموافق ١٢/٠٥/٢٠٢٢ إلى يوم السبت الموافق ٢١/٠٥/٢٠٢٢ خلال فترة الدوام الرسمي للنادي من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الواحدة ظهراً ومن الساعة الخامسة مساءاً إلى الساعة التاسعة مساءاً في الأيام العادية في مقر نادي البولينغ الكويتي الرياضي.
٥- موعد الاجتماع التمهيدي يوم الثلاثاء الموافق ٢٤/٠٥/٢٠٢٢ الساعة الثانية عشر ظهراً .
٦- يتم استلام كراسة الشروط ونموذج العطاء من الراغبين في المزايدة يوم الاثنين الموافق ٣٠/٠٥/٢٠٢٢ بإيداعها داخل الصندوق المخصص بمقر نادي البولينغ الكويتي الرياضي (اخر موعد للتسليم الساعة الواحدة والنصف ظهراً).
٧- قيمة التأمين الأولي ٢ % من القيمة الاستغلالية.
٨ - قيمة التأمين النهائي ٥ % من القيمة الاجمالية للعطاء في صورة خطاب ضمان أو شيك مصدق من أحد البنوك المحلية المعتمدة في دولة الكويت ، وتكون مدة صلاحيته ثلاثة أشهر من غلق باب تقديم العطاء لصالح نادي البولينغ الكويتي الرياضي ، ولن يلتفت إلى العطاء غير المصحوب بالتأمين الأولي ، ويتم الإفراج عن التأمين الأولي لكل من لم ترس عليه المزايدة عندما يقوم مقدم العطاء الذي رست عليه المزايدة بتقديم التأمين النهائي وتوقيع العقد.
٩- موعد فض المظاريف يوم الاثنين الموافق ٣٠/٠٥/٢٠٢٢ في تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً .

المستندات المطلوبة :
١- اسم وعنوان الشركة / المؤسسة
٢- صورة البطاقة المدنية
٣- على مقدم العطاء أن يرفق بعطائه ما يلي (صورة من عقد التأسيس إذا كانت الشركة وملاحق العقود والترخيص الصادر من وزارة التجارة والصناعة ، والسجل التجاري وصورة رسمية من اعتماد التوقيع للمخولين بالتوقيع وشهادة حديثة من هيئة المعلومات المدنية وإقرار من الشركة أو المؤسسة بأنها غير محجوز عليها أو خاضعة للحراسة أو الحل أو الفسخ وسابقة الأعمال إن وجدت) .
٤- قيمة التأمين الأولي بنسبة ٢ % من إجمالي قيمة العطاء.
٥- إيصال شراء كراسة الشروط .
٦- صورة اعتماد التوقيع ساري المفعول.
٧- كراسة الشروط ونموذج العطاء معبأة وموقعة ومختومة من قبل المزايد .